الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي (عدد 2024/57)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في

رأس مال البنك التونسي السعودي (عدد 2024/57)

- **تاريخ ورود المشروع:** 04 جويلية 2024
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 08 جويلية 2024
- **جلسة اللجنة:**

- جلسة يوم 26 سبتمبر 2024 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي التونسي والمدير العام للبنك التونسي السعودي.

- جلسة يوم 14 أكتوبر 2024 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة المالية والمدير العام للبنك التونسي السعودي.

- جلسة يوم 16 أكتوبر 2024 استمعت خلالها إلى وزيرة المالية.

- **قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية أعضائها الحاضرين (06 مع /05 ضد /00 محتفظ)**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للدولة في

الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي (عدد 2024/57)

I. التقديم:

تمّ تأسيس البنك التونسي السعودي في 30 ماي 1981 في شكل بنك تمويل استثمار قبل أن يتحول لبنك شمولي سنة 2002 يبلغ رأس ماله 100 م.د يمتلكه مناصفة المملكة العربية السعودية من جهة والدولة التونسية وباقي المساهمين العموميين من جهة أخرى.

عرف البنك عديد الصعوبات والتي كانت من نتائجها تسجيل خسائر متراكمة بلغت إلى موفى سنة 2022 ما قيمته 52.8 ـ م.د الأمر الذي جعل أمواله الذاتية سنة 2022 (28.5) تنخفض إلى ما دون نصف رأس ماله (100 م.د) بما جعله تحت طائلة أحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية كما أن البنك في وضعية عدم احترام مؤشرات التصرف الحذر ومن أهمها مؤشر الملاءة المالية والقاعدية.

وعلى أساس ما سبق تم عرض وضعية البنك على أنظار جلسة عمل وزارية بتاريخ 30 أكتوبر 2023 ضمن ملف يتعلق بوضعية جميع البنوك ذات المساهمات العمومية وقد أوصت جلسة العمل الوزارية المذكورة بخصوص ملف البنك بما يلي:

التوصية الأولى: المحافظة على مساهمة الدولة والمساهمين العموميين في رؤوس أموال البنوك ذات المساهمات العمومية.

التوصية الثانية: دعوة وزارة المالية إلى التنسيق مع البنوك ذات المساهمات العمومية قصد ضبط حاجياتها من الأموال الذاتية الضرورية لاحترام مؤشرات التصرف الحذر وعرض الملف على أنظار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية للنظر في الصيغ الممكنة لتكفل الأطراف العمومية بالمساهمة في العمليات المستوجبة للترفيع في رؤوس أموالها وذلك في أجل أقصاه شهر.

التوصية الثالثة: تشكيل لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة (تتضمن تركيبتها ممثلين عن كافة الوزارات المعنية وعن البنك المركزي التونسي) تتولى خاصة الاشراف على عملية تكليف

مكتب/ مكاتب خبرة أو بنك/ بنوك أعمال للقيام بتدقيق شامل للبنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني صعوبات واقتراح برامج لإصلاحها وإعادة هيكلتها، مع منحها أجل أقصاه 3 أشهر لإتمام العملية، مع تكفل البنوك المعنية على ميزانياتها الخاصة بتكاليف العملية.

تجسيما للتوصية الثانية من جلسة العمل الوزارية المذكورة أعلاه توجهت وزارة مالية بتاريخ 07 نوفمبر 2023 بمراسلة الكترونية للبنك قصد طلب موافاتها بحاجيات البنك الدنيا الضرورية لاحترام مؤشرات التصرف الحذر والذي أجاب بأن حاجياته الدنيا من الأموال الذاتية قدّرت بـ 100 م.د بانتهاء السنة الحسابية لسنة 2022.

تم عرض ملف الترفيع في رأس مال البنك التونسي السعودي على أنظار لجنة التطهير وإعادة هيكلة منشآت ذات المساهمات العمومية المنعقدة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 وتم التوصل بقرار نهائي والمتمثل فيما يلي:

- الترخيص في مواكبة الدولة التونسية وبقية الأطراف العمومية لعملية الترفيع في رأس مال البنك التونسي السعودي بمبلغ 100 م.د (نصيب الدولة وباقي الأطراف العمومية منه 50 م.د) طبقا للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك في حدود حق الأفضلية في الاكتتاب الراجعة لكل منها، وفي حال تخلف أحد الأطراف العمومية عن مواكبة العملية الترخيص للدولة للحلول محله.
- ربط عملية الترفيع في رأس مال البنك بضبط برنامج تصحيحي للفترة المقبلة يحظى بالمصادقات الضرورية.

- ضمن مراسلة مؤرخة في 28 مارس 2024 صادرة عن البنك المركزي التونسي وموجهة إلى رئيس مجلس إدارة البنك تمت مطالبة البنك بموافاة البنك المركزي ببرنامج عمل لسنة 2024 يهدف أساسا إلى التحكم في الأعباء والمخاطر والعمل على إيقاف نزيف الخسائر وحماية مصالح المودعين باعتبار أن البرنامج التصحيحي لم يعد يستجيب لمتطلبات المرحلة لتزامنه مع قرار الدولة التونسية القاضي بإجراء مهام تدقيق شامل لبعض البنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني صعوبات ومن بينها البنك التونسي السعودي والتي ستضفي إلى برامج إعادة هيكلة.

انعقدت جلسة عامة خارقة للعادة للبنك بتاريخ 03 أفريل 2024 تم خلالها المصادقة على الترفيع في رأس مال البنك بقيمة 100 مليون دينار ويبلغ المجهود المالي المطلوب من قبل الدولة والمساهمين العموميين في صورة مواكبة عملية الترفيع 50 م د.

وبالتواصل مع المساهمين العموميين والمنشآت العمومية المساهمة في رأس مال البنك، فإن الدولة التونسية ستحل محل كل من الديوان الوطني للسياحة التونسية والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة الخطوط التونسية وسيتولى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مواكبة عملية الزيادة، وعلى أساس ما سبق فإن الدولة التونسية ستكتتب في 250 496 ألف سهم جديد أي بمبلغ 625 49 أ.د.

وللتذكير فإن الآجال القانونية لتجسيد وإتمام عملية الترفيع في رأس المال تنتهي بتاريخ 06 نوفمبر 2024 (6 أشهر بداية من تاريخ فتح الاكتتاب بتاريخ 07 ماي 2024 بالرائد الرسمي للبلاد التونسية وذلك طبقا للفصل 294 من مجلة الشركات التجارية.

هذا، وتندرج مواكبة الدولة التونسية لعملية الزيادة في رأس مال البنك التونسي السعودي في إطار تطبيق التوجّه العام للدولة بخصوص تثمين محفظة مساهماتها وذلك بالمحافظة على المال العام ومزيد حوكمة مساهماتها والأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات الثنائية بين كل من الدولة التونسية وشركائها على غرار البنك التونسي السعودي خاصة وأن الجانب السعودي يتجه لدعم هذه الشراكة.

وتم إعداد مشروع القانون المعروض بهدف الترخيص لوزيرة المالية القائمة في حق الدولة للاكتتاب نقدا في الزيادة في رأس مال البنك التونسي السعودي بمبلغ قدره تسعة وأربعون مليون وستة مائة وخمسة وعشرون ألف دينارا (000 625 49 د).

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 26 سبتمبر 2024 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة المالية وممثل عن البنك المركزي التونسي ومدير عام البنك التونسي السعودي حول مشروع القانون.

وخلال النقاش بيّن أعضاء اللجنة أنّ القطاع البنكي يبقى العمود الأساسي في تمويل ميزانية الدولة ودفع الاستثمار رغم الاشكاليات التي تعرقل تطور هذا القطاع، مشيرين إلى الصعوبات التي يشهدها البنك التونسي السعودي مما يستوجب الترفيع في رأس ماله كحل لإنقاذه.

وتساءلوا عن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع ديون هذا البنك وتسجيل خسائر متراكمة وعن وجود توجه لمحاسبة المسؤولين عن تدهور وضعية هذا البنك وسوء التصرف في الأموال العمومية، وطالبوا بالاطلاع على قائمة القروض التي لم يتم استخلاصها.

واستفسروا كذلك عن ضمانات تفادي الخسائر مستقبلا، وعن جدوى تحويل اختصاص هذا البنك من بنك استثماري إلى بنك شمولي، كما طالبوا بضرورة الاطلاع على تفاصيل البرنامج التصحيحي المرتبط بعملية الترفيع في رأس مال البنك والجهات المعنية بالمصادقة على هذا البرنامج.

وأشار بعض النواب إلى أنّ المبلغ المتعلق بالترفيع في راس المال لن يمكّن البنك من تجاوز الصعوبات التي يعاني منها، واقترحوا دمج البنوك الاستثمارية على غرار البنك التونسي الليبي والبنك التونس السعودي والبنك التونسي الإماراتي بما يمكن من تمويل المشاريع الكبرى، وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة إصلاح القطاع البنكي في إطار رؤية شاملة تمكّنه من تمويل المشاريع الكبرى والتواجد داخل تونس وخارجها.

كما أشاروا إلى أنّ وثيقة شرح الأسباب لم تتضمن بيانات ومعطيات كافية تتعلق بالإحصائيات وخاصة البرنامج الإصلاحي للبنك ومدة إنجازه.

وفي ردودها أفادت المديرة العامة للتمويل بوزارة المالية أنّه تمّ إقرار تحويل بنوك التنمية إلى بنوك شمولية منذ سنة 2002 بمقتضى القانون عدد 2001/65 المتعلق بمؤسسات القرض، ثمّ استعرضت الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضعية المالية للبنك التونسي السعودي والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- تحول هذا البنك إلى بنك شمولي بعد أن كان بنك تنمية يمول عددا من المشاريع خاصة منها السياحية، وعدم تمكنه من منافسة البنوك التجارية على الساحة المالية،
- تقلّص نشاط هذا البنك وتعطل المشاريع التنموية التي يُمولها خاصة بعد سنة 2011 مما تسبب في ارتفاع الديون وتسجيل خسائر متراكمة،
- تقلّص الأموال الذاتية لهذا البنك إلى ما دون نصف رأس ماله مما أدى إلى تراجع مؤشر الصلابة المالية (Ratio de solvabilité) وهو ما جعله في وضعية متعثرة وفق أحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية وبالتالي إدراجه آليا ضمن لجنة إنقاذ،

كما أفادت أنّه تمّ خلال جلسة عمل وزارية إقرار المحافظة على مساهمة الدولة في البنوك المشتركة، وتشكيل لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة للإشراف على اختيار مكتب خبرة للقيام بتدقيق شامل وكذلك تدقيق استراتيجي لطرح خيارات لإعادة هيكلة البنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني صعوبات ومنها البنك التونسي السعودي، على أن ترفع هذه اللجنة أعمالها إلى مجلس وزاري مضيق للمصادقة بناء على هذا التدقيق الشامل في الجوانب القانونية والمالية والحوكمة.

هذا وأضافت أنّ مكتب الخبرة قدم عدة خيارات للإصلاح وإعادة هيكلة هذا البنك.

وبخصوص ضمانات عدم تسجيل خسائر مستقبلا، بيّنت ممثلة الوزارة جديّة الجانب السعودي في إصلاح وإنقاذ هذا البنك، مؤكدة أنّ هذا الدعم سيتمّ وفق برنامج تصحيحي يتضمن مجموعة من الإصلاحات المالية والتنظيمية لضمان ديمومة البنك.

كما تعرضت إلى فرضية دمج عدد من البنوك الشمولية مؤكدة أنّها بصدد الدرس من قبل مكتب الخبرة، وأنّ القيام بإصلاحات هيكلية يمكن أن يكون أكثر جدوى.

وبيّنت ممثلة الوزارة إمكانية مساهمة المنشآت العمومية في رؤوس أموال المؤسسات المالية وفق ما يخوله القانون وإمكانية تعويض الدولة لبعض المساهمين العموميين، مؤكدة أنّ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ارتأى المحافظة على مساهمته ومواكبة عملية الاكتتاب في رأس مال هذا البنك.

وبخصوص محاسبة المسؤولين عن تدهور وضعية هذا البنك، أفاد مدير عام البنك السعودي أنّ هناك قضايا مرفوعة لدى القضاء. كما أشار أنّه تمت إحالة عدد من ملفات الديون المتعثرة إلى السلط القضائية قصد استخلاصها علما أنّ إجراءات الاستخلاص تتطلب حيزا من الزمن. وشدّد على ضرورة دعم الأموال الذاتية لهذا البنك قصد تمكينه من مواصلة نشاطه بصفة طبيعية.

وتطرق ممثل البنك المركزي إلى الإجراءات المتصلة بعملية الاكتتاب، مشيرا إلى أنّ البنك المركزي طلب من البنك التونسي السعودي مدّه ببرنامج عمله على المدى القصير للتحكم في المخاطر والرقابة الداخلية والحكومة والحفاظ على أموال المودعين.

وفي خاتمة الجلسة، قررت اللجنة طلب مزيد من المعطيات حول البرنامج الإصلاحي للبنك التونسي السعودي، ونتائج التدقيق الشامل، والقوائم المالية خلال الخمس سنوات الأخيرة مرفقة بوثيقة شرح الأسباب. كما طلبت الاستماع إلى وزيرة المالية لمزيد تقديم توضيحات.

وعقدت اللجنة جلسة ثانية بتاريخ 14 أكتوبر 2024 خصصتها للاستماع مجددا إلى ممثلين عن وزارة المالية ومدير عام البنك التونسي السعودي، وفي بداية الجلسة ذكّر رئيس اللجنة بمخرجات وقرار اللجنة في الجلسة السابقة والمتعلق بطلب توفير معطيات حول البرنامج الإصلاحي للبنك ونتائج التدقيق الشامل والقوائم المالية للخمس سنوات الأخيرة،

وتقدم النواب بعديد التساؤلات والاستفسارات تعلقت أساسا بالتوجه الاستراتيجي للدولة لإصلاح القطاع البنكي وتطويره والأسباب التي أدت إلى تدهور الوضعية المالية للبنك التونسي

السعودي وتسجيل خسائر متراكمة، مؤكدين على ضرورة وضع برنامج متكامل وواضح لإنقاذ هذه المؤسسة المالية وتمكينها من الإسهام الفاعل في الدورة الاقتصادية.

كما تساءلوا عن مدى مساهمة مبلغ الاكتتاب في إنقاذ هذا البنك وتحسين نتائجه وهل يوجد توجه لتعميم هذه الإجراءات على بقية البنوك المشتركة التي تم تحويلها إلى بنوك شمولية، واقترحوا تكوين لجنة تحقيق للبحث عن أسباب تأزم الوضع المالي لهذه البنوك وتحديد المسؤولين عن سوء التصرف في الأموال العمومية.

وذكروا بطلب موافاة اللجنة بقائمة المستفيدين من القروض التي لم يتمّ استخلاصها.

وفي تدخلها، أبرزت المديرة العامة للتمويل أنّ هذه الصعوبات تعود بالأساس إلى أسباب هيكلية تمثلت في تحويل بنوك التنمية إلى بنوك شمولية وعدم تمكنها من دعم قدرتها التنافسية، وأخرى داخلية خاصة بهذا البنك حيث تقلص نشاطه وارتفعت ديونه مما أدى إلى تسجيل خسائر متراكمة وإدراجه ضمن لجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية وذلك طبقا لأحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية بحكم وضعيته المالية المتعثرة.

وأضافت أنّه تمّ النظر في هذا الملف خلال جلسة وزارية بتاريخ 30 أكتوبر 2023 أفضت إلى إقرار المحافظة على مساهمة الدولة والمساهمين العموميين في رأس مال بنوك التنمية المشتركة، وتكوين لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة للإشراف على تكليف مكتب خبرة لكل بنك للقيام بتدقيق شامل وتقديم خيارات للإصلاح وإعادة هيكلة هذه البنوك.

كما أفادت أنّ مكاتب الخبرة أتمّت أعمالها وسيتمّ أخذ القرار في شأنها على مستوى جلسة عمل وزارية. وبيّنت أنّ البنك التونسي السعودي ليس في وضعية إفلاس بل إنّه يواجه صعوبات مالية أدت إلى اعتباره في وضعية عدم احترام مؤشرات التصرف الحذر وخاصة مؤشر الملاءة المالية والقاعدية حيث بلغ 0.96% سنة 2022، وأضافت أنّ قرار الترفيع في رأس المال سيشمل كل بنوك التنمية المشتركة.

وأكد مدير عام البنك التونسي السعودي أنّه تمّ إخضاع هذا البنك إلى مهمة تدقيق شامل خلال سنة 2024 شملت كل المجالات المالية والمؤسساتية والاجتماعية، ثم قدم ملامح المخطط الاستراتيجي للبنك واستعرض الخيارات المقترحة، وأوضح أنه تم اعتماد برنامج يسمى "Plan Transform" سيمكن البنك من تجاوز نتائجه السلبية خلال الخمس سنوات القادمة، مبيّنا أنّ هذا الخيار يضم توجهات

عامة تتعلق خاصة بالحوكمة والنجاعة المالية والتجارية والتصرف في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية.

وأضاف أنّ اقتراح الترفيع في رأس مال البنك بـ100 مليون دينار مقسّما بالتساوي بين الدولة التونسية والطرف السعودي سيمكّن البنك من احترام المؤشرات الاحترازية والترتيبية ولو جزئيا لتمكينه من مواصلة نشاطه وتحسين نتائجه المالية وبالتالي تحسين موارده الذاتية، مؤكدا أنّه تم وضع خطة متكاملة بالتنسيق مع مكتب التدقيق الشامل لاستخلاص الديون المتعثرة التي بلغت 46% من جملة تعهداته.

وبتاريخ 16 أكتوبر 2024 استمعت اللجنة إلى وزيرة المالية والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع قانون المتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي.

وناقش النواب باستفاضة الصعوبات المالية التي يشهدها البنك التونسي السعودي وجدّدوا المطالبة بمعطيات دقيقة حول الأسباب التي أدّت إلى تدهور وضعيته المالية وخاصة ديونه المتعثرة، مستفسرين عن استراتيجية الدولة لإصلاح القطاع البنكي وتفعيل دوره في تمويل المشاريع الاستثمارية وتنشيط الحياة الاقتصادية.

كما تساءلوا عن الجدوى من الإبقاء على مساهمات الدولة في هذه البنوك المتعثرة، وعمّا إذا كان مبلغ الاكتتاب سيمكن هذا البنك من تجاوز أزمته المالية وتسجيل نتائج إيجابية، ودعوا إلى ضرورة وضع برنامج متكامل للإصلاح الجذري لهذه المؤسسات البنكية المشتركة التي تمر بصعوبات مالية، تفاديا للجوء إلى اقتراح الترفيع في رأس المال مستقبلا.

واستوضح بعض النواب عن التأثيرات السلبية على العلاقات الثنائية بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية في صورة عدم الموافقة على مشروع هذا القانون، واقترحوا وضع هذا البنك تحت طائلة لجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة وفق الفصل 110 من القانون المتعلق بالبنوك.

ورأى نواب آخرون أنّ إنقاذ هذا البنك لا يعتبر من أولويات الحكومة ومن الأجدى توجيه هذا الدعم لإنعاش قطاعات أخرى على غرار قطاعي التعليم والصحة، مستفسرين عن مدى التزام الدولة بضخ هذا المبلغ من ميزانية الدولة خاصة في ظل الضغوطات على المالية العمومة.

وفي ردّها، ذكّرت الوزيرة بأنّ المؤسسات البنكية تتمتّع بالاستقلالية التامة وفق القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، موضّحة أنّ البنوك العمومية أو ذات مساهمة عمومية تخضع لرقابة البنك المركزي ولسلطة إشراف وزارة المالية.

وبخصوص تدهور الوضعية المالية لهذه البنوك، بيّنت أنّ هذه المؤسسات المالية المشتركة تمّ إحداثها في بداية الثمانينات كبنوك تنمية في إطار دعم علاقات التعاون الثنائية بين تونس وهذه البلدان وفي إطار تمويل مشاريع إنمائية ذات مصلحة مشتركة، وأضافت أنّ هذه البنوك تمّ تحويلها من بنوك تنمية إلى بنوك شمولية بموجب تنقيح قانون البنوك والمؤسسات المالية لسنة 2001، مشيرة إلى أنّها لم تتمكن من دعم قدرتها التنافسية في الساحة البنكية بحكم صغرها وعدم نجاعة منظومة الحوكمة بها إلى جانب رصد عديد الاخلالات على المستوى التنظيمي وعلى مستوى التسيير.

وأفادت بأنّ هذا الملف تمّ عرضه على مجلس وزاري سنة 2018 خُصّص للنظر في ملف إصلاح البنوك ذات المساهمات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية وكان التوجه آنذاك نحو إمكانية تخلي الدولة عن المساهمات التي تعادل أو تقلّ عن 50% من رأس مال البنوك المشتركة.

وأشارت إلى أنّه تمّ عرض هذا الملف من جديد على الحكومة وكان محل نظر جلستين وزاريّتين، جلسة أولى سنة 2022 وجلسة ثانية سنة 2023 تمّ خلالها إقرار تواجد الدولة في هذه المؤسسات المالية من خلال المحافظة على مساهماتها في رأس المال ومساعدتها على تخطي هذه الصعوبات المالية في إطار ما يسمح به القانون. موضحة أنّه تمّ عرض ملف البنوك المشتركة على لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمة العمومية للنظر في الصعوبات التي تعرقل نشاط البنك التونسي السعودي وأقرّت الترخيص للدولة في الترفيع في رأس مال هذا البنك وفق برنامج تصحيحي يتضمن التدقيق على مستوى الحوكمة والأداء والسياسة التجارية للبنك ويشمل مختلف السيناريوهات والفرضيات ويضبط حجم الأموال الذاتية المستوجبة لتمكين البنك من مواصلة نشاطه.

وأفادت بأنّه تمّ تكوين لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة للإشراف على مهمة تكليف مكتب خبرة عن كل بنك للقيام بتدقيق شامل واقتراح الحلول، مؤكدة أنّ مكاتب الخبرة أتمّت أعمالها وسيتم عرضها قريبا على أنظار الحكومة.

كما أشارت أنّ هذه الإجراءات ستشمل كل البنوك المشتركة باعتبارها تشهد نفس الوضعية.

وبخصوص اقتراح وضع البنك تحت طائلة لجنة انقاذ البنوك والمؤسسات المتعثرة لدى البنك المركزي، بيّنت الوزيرة أنّ هذا التوجه يمكن أن يكون له انعكاسات سلبية على مستوى مكانة تونس

في الأسواق المالية العالمية وعلى كيفية تصنيف تونس من قبل وكالات التصنيف، مؤكدة في هذا الإطار توجه الجانب السعودي نحو تصحيح هذا البنك وضمان ديمومته.

وبخصوص تحديد المسؤوليات، أشارت إلى أنّ هذا الملف محل متابعة من قبل القضاء، مؤكدة الحرص على تطبيق القانون ومحاسبة كل من أضرّ بالمال العام.

وتمت الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

III. قرار اللجنة:

الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلّق بالترخيص للدولة في

الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي

(عـدد 2024/57)

فصل وحيد: يرخّص لوزيرة المالية، القائمة في حق الدولة، في الاكتتاب نقدا في الزيادة في رأس مال البنك التونسي السعودي بمبلغ قدره تسعة وأربعون مليون وستة مائة وخمسة وعشرون ألف (000 625 49) دينار.